الصناعة التحويلية في العراق بين الواقع والطموح
The manufacturing industry in Iraq between reality and ambition

Abdolrahim hashemi DiZaj, Montazer Naeem Obaid
Department of Economics,
Faculty of Social Sciences,
University of Mohaghegh Ardabili
Ardabil, Iran
a.hashemi@uma.ac.ir, h07709284625@gmail.com

ملخص
يعد قطاع الصناعة التحويلية من القطاعات الرئيسية في تنمية الاقتصادات بلدان الصناعية الحديثة ، باعتباره محرك رئيسي في تنويع اقتصادها فهو يضمن زيادة القيمة المضافة ويساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات من صادرات البلد مما يحسن من الموازين الاقتصادية ويساهم في تقدمها كما يساهم في رفع مستوى دخول الافراد وله القدرة على استيعاب القوى العاملة الفائضة مما يقلل من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع. لذلك نجدها سعت الى وضع مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات الصناعية (الافقية، العمودية) لتحقيق التنوع الصناعي في قطاع الصناعة التحويلية عن طريق تعبئة الموارد المالية والبشرية والطبيعية كافة.
وفي العراق ، تعاني الصناعة التحويلية من مشاكل ومعوقات تسببت في انخفاض شديد في أداءها الاقتصادي ، لذا فأن الإصلاح السياسات الاقتصادية العامة وتوفير بيئة استثمارية متكاملة، قد يسهم تنويع هيكله الإنتاجي ويرفع من القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية ويوفر فرص عمل ويزيد من القدرة التنافسية للسلع والمنتجات الصناعية.

Abstract:
The manufacturing sector is one of the main sectors in the development of the economies of modern industrialized countries, as it is a major driver in diversifying their economies, as it guarantees increased value added and helps in achieving self-sufficiency in goods and products from the country's exports, which improves economic balances and contributes to its progress and contributes to raising the level of income Individuals and has the ability to absorb the surplus workforce, which reduces the economic and social problems that the society suffers from. Therefore, we find that it sought to develop a set of industrial strategies and policies (horizontal, vertical) to achieve industrial diversification in the manufacturing sector by mobilizing all financial, human and natural resources.
In Iraq, the manufacturing industry suffers from problems and obstacles that have caused a severe decline in its economic performance. Therefore, reforming general economic policies and providing an integrated investment environment may contribute to diversifying its production structure.

المقدمة

يحتل نشاط الصناعة التحويلية مكانة بارزة في اقتصادات دول العالم المتقدمه؛ اذ يسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي الخاص بهاء وكان له دورا تاريخيا فعالا في تجارب التنمية الاقتصادية لتلك الدول. في الوقت الذي تنخفض فيه تلك النسبة في الدول النامية.

وفي العراق؛ فعلى الرغم من كون الأقتصاد العراقي أحادي الجانب يعتمد على النفط كمصدر أساسي و انخفاض مستوى العوائد المتأئية من نشاط الصناعات التحويلية في المدة التي سبقت أحداث عام 2003، الا انه كان يتصف بدرجة او باخرى من الفاعليه بالمقارنة مع ما تلا ذلك العام من احداث وتداعيات. اذ اخذ ذلك النشاط بالتراجع شيئا فشيئا مع مرور الزمن والى الوقت الحالي. وفي ظل قلة الاهتمام الموجه لهذا النشاط من الجهات المعنية؛ وانفتاح السوق العراقي على السوق العالمية؛ وما تعانيه بنيته من ضعف في مواجهة الضغوطات التنافسية لتدفقات السلع والخدمات الاجنبية فضلاً عن تردي واقع البنى التحتية للبلد فقد ازدادت حالة هذا النشاط سوءاً واصيب بالشلل جراء ذلك وأنخفضت مساهمته في الناتج المحلي الأجمالي.

وهنا تبرز ضرورة اعداد الدراسات والبحوث بهذا الخصوص بهدف لفت النظر الى هذا النشاط المهم وتسليط الضوء على نقاط الضعف ومكامن الخلل التي يعاني منها ومن ثم الخروج باستنتاجات ومقترحات مناسبة تسهم في تنميته ومن ثم دعم عملية التنمية الاقتصادية والمساهمة بشكل فعال في بناء وتقوية الاقتصاد الوطني.

اهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من الدور الكبير الذي يشكله النشاط الصناعي في الاقتصاد الوطني لمختلف دول العالم وذلك من خلال الدور الريادي الذي يلعبه هذا النشاط في دفع عملية التنمية الاقتصادية نحو الأمام» وما يشكله من روابط أمامية وخلفية للصناعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى؛ وما يترتب عليها من تشغيل واسع لعناصر الإنتاج ولاسيما الأيدي العاملة؛ فضلا عن جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية. الأمر الذي من شانه تحقيق زيادة اكبر في توليد الدخول ومن ثم رفع مستوى الناتج المحلي الإجمال

هدف الدراسة:

تشخيص مكامن الخلل والضعف في النشاط الصناعي في العراق والوقوف على أسبابها وتحديد سبل معالجتهاء وكذلك تحديد إمكانيات النهوض به وإنعاشه.

فرضية الدراسة:

هناك أسبابٌ كامنةٌ وراء حالة الغياب شبه التام لدور النشاط الصناعي في الاقتصاد الوطني بعد عام 2003؛ وإن هذه الأسباب يمكن تشخيصها ومعالجتها.

مشكلة الدراسة:

يعاني النشاط الصناعي من حالة عجز متراكم شبه مزمن انعكس من خلال تحقيق خسائر إجمالية كبيرة للشركات الصناعية العامة والخاصة؛ مما تسبب في انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 2003

أسلوب الدراسة:

تم إعداد الدراسة بالاعتماد على الأسلوب الاستنباطي التحليلي وذلك من خلال تحليل جداول الناتج المحلي الأجمالي حسب الأنشطة و الحسابات الختامية للشركات الصناعية في القطاع العام وتحديد نصيب كل شركة من إجمالي الخسارة الكلية فضلا عن دراسة الأسباب المحتملة للخسائر المتحققة لكل شركة وتقديم المقترحات المناسبة لمعالجتها.

حدود الدراسة:

أ. الحدود الزمانية: السنوات (2006-2012).

ب. الحدود المكانية: شركات النشاط الصناعي .

الفصل الاول

الأطار النظري لنشاط الصناعة التحويلية

المبحث الأول

أهمية نشاط الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الأجمالي

مفهوم الناتج المحلي الاجمالي يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه عبارة عن قيمة السلع والخدمات التي ينتجها المنتجون المقيمون خلال فترة معينة قد تكون سنة أو فصل[1] .

فهو مجموع القيم المضافة التي يحققها المنتجين المقيمين نتيجة ممارسة نشاطهم و مقياس لكفاءة الأداء الاقتصادي للبلد خلال الفترة.

يمكن من خلال بيانات الناتج المحلي الإجمالي التعرف على هيكلية الاقتصاد العراقي ونسبة مساهمة كل نشاط في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي وتعويضات المشتغلين وفائض العمليات خلال فترة معينة وما يتبع ذلك من مؤشرات اقتصادية

تساهم في قياس الرفاهية الاجتماعية للفرد وللمجتمع بصورة عامة وتقسم الأنشطة الاقتصادية إلى ثلاثة مجاميع حسب دليل التصنيف الدولي isic - 4 وهي:

1. الأنشطة السلعية: هي عبارة عن الأنشطة التي تنتج سلع وتشمل الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك ,التعدين والمقالع ؛ الصناعة التحويلية ؛ الكهرباء والماء ؛ البناء والتشييد.

2. الأنشطة التوزيعية: هي عبارة عن الأنشطة التي تقوم بتوزيع السلع او الخدمات وتشمل تجارة الجملة والمفرد والفنادق والمطاعم وما شابه؛ النقل والاتصالات والخزن » البنوك والتأمين.

3 الأنشطة الخدمية: هي عبارة عن الأنشطة التي تنتج خدمات وتشمل الأنشطة العقارية وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية.

أهمية الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي مؤشر أداء قادر على اعطاء صورة شاملة عن اداء النشاط الاقتصادي خلال فترة معينة فهو يقيس حجم النمو في الاقتصاد لفترة معينة قد تكون سنة أو ربع سنة (فصل) وكذلك يقيس الرفاهية المتحققة للمجتمع من خلال متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك يقيس مساهمة كل نشاط في النمو الاقتصادي للبلد من خلال ما حققه كل نشاط من الناتج المحلي الإجمالي ٠ وعلى هذا الأساس يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشر يعبر عن طبيعة العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي؛ فهو يعبر عن العلاقة بين الانتاج (المخرجات) والمدخلات فيما اذا احتسب بطريقة الانتاج أي ماتم أضافته على المدخلات من قيمة اقتصادية لكي تكون مخرجات ؛ او يعبر عن العلاقة بين عائد العمل ورأس المال فيما اذا احتسب بطريقة الدخول كما انه يعبر عن العلاقة بين مكونات الانفاق على الناتج فيما اذا احتسب بطريقة الانفاق وهو بذلك يوفر قدر من المعلومات عن المتغيرات في تلك المجاميع الاقتصادية الكلية مما يسهل دراسة دورات الاعمال التجارية وقياس الاثار الناجمة عن الاحداث الاقتصادية.

طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي:

هناك ثلاث طرق لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي وهي[2]:

اولاً:- طريقة الانتاج: يتم بموجب هذه الطريقة احتساب القيمة المضافة الإجمالية وفق المعادلة الآتية.

القيمة المضافة الإجمالية = قيمة الإنتاج المحلي - قيمة المستلزمات الوسيطة المستخدمة في العملية الإنتاجية حيث ان

قيمة الإنتاج المحلي : عبارة عن قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً خلال فترة زمنية معينة وغالباً ما تكون سنة .اي ان الانتاج المحلي = كافة السلع الوسيطة المنتجة محلياً + السلع النهائية المنتجة محلياً + السلع الرأسمالية المنتجة محلياً+ خدمات الاسكان الذاتي + انتاج خدم المنازل + الانتاج غير المشروع +الانتاج الخفي.

هذا على مستوى الاقتصاد الوطني اما قيمة الانتاج على مستوى الوحدات المؤسسية (الشركات) فهي عبارة عن مجموع ايرادات النشاط الرئيسي والانشطة الثانوية المتحققة في المشروع خلال السنة.

المستلزمات الوسيطة:- هي عبارة عن قيمة السلع والخدمات المستخدمة في الانتاج خلال السنة والتي تصبح جزء في كلفة الانتاج.

[1]- الجهاز المركزي لإحصاء: تقارير الناتج المحلي الاجمالي السنوية والفصلية التي تصدرها مديرية الحسابات القومية.

[2]- جابر فخري حميد: محاولة إعداد تقديرات الناتج المحلي الاجمالي الربعي بطريقة الانفاق ؛الجهاز المركزي للإحصاء-مديرية الحسابات القومية- بغداد /2013.

اذن الناتج المحلي الاجمالي < مجموع القيم المضافة للوحدات الأقتصادية المتحقق خلال الفترة

ثانيا:- طريقة دخول عوائد عوامل الانتاج

يتم بموجب هذه الطريقة التوصل الى الناتج المحلي الاجمالي من خلال تجميع دخول عوامل الانتاج والمتمثلة في:

1 .تعويضات المشتغلين - عائد العمل

2 .صافي ايجارات الاراضي - عائد الارض

3 .صافي الفوائد - عائد رأس المال

4 .صافي الربح - عائد التنظيم

ويطلق على مجموع صافي ايجارات الاراضي وصافي الفوائد وصافي الربح بفائض العمليات.

حيث ان :الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الدخول = تعويضات المشتغلين + فائض العمليات + الاندثار

مزايا الطريقة :-

تصلح هذه الطريقة في احتساب القيمة المضافة للأنشطة الخدمية التي يصعب قياس انتاجها.

ثالثاً:- طريقة الانفاق

يتم بموجب هذه الطريقة احتساب الناتج المحلي الاجمالي من خلال مجموع فقرات الانفاق عليه وفق المعادلة التالية:-

القيمة المضافة الاجمالية = الانفاق الاستهلاكي الحكومي+ الانفاق الاستهلاكي الخاص+ اجمالي تكوين رأس المال الثابت+ التغير في الخزين+ الصادرات - الاستيرادات

تصلح هذه الطريقة لاحتساب الناتج على المستوى القومي ويصعب استخدامها على مستوى الوحدات الاقتصادية والانشطة لأنها تحتاج الى بيانات تفصيلية عن الانفاق يصعب توفرها على تلك المستويات الامر الذي يجعل عملية استخدام هذه الطريقة في احتساب القيمة المضافة محدودة على مستوى الانشطة الاقتصادية.

فيما يخص نشاط الصناعة التحويلية يتم استخدام طريقة الإنتاج وذلك لكون الإنتاج قابل للقياس وإمكانية توفير بيانات مالية منتظمة لكون أغلب المنشآت تقع ضمن القطاع المنتظم فالمتشات الصناعية الكبيرة والمتوسطة تصنف ضمن القطاع الغير مالي في نظام الحسابات القومية كنشاط الصناعة التحويلية ؛ بينما الصناعات البيتية وخدمات تصليح المكائن والمعدات والأجهزة تقع ضمن قطاع الأسر المعيشية؛

لكن المشكلة في المنشآت الصناعية الصغيرة فقسم منها تمتلك سجلات محاسبية فتصنف ضمن القطاع الغير مالي وقسم آخر لا تمتلك سجلات محاسبية فتصنف ضمن قطاع الأسر المعيشية؛ ومن خلال

المسوحات الميدانية للإحصاء الصناعي لوحظ ان المنشآت الصناعية الصغيرة التي توظف عد قليل من العاملين لا تمتلك سجلات محاسبية بينما المنشآت التي توظف عدد أكبر من العاملين تمتلك سجلات محاسبية؛ وبناء على ذلك تعتبر المنشآت التي توظف أقل من ثلاثة عاملين ولأتمتلك سجلات محاسبية منظمه ضمن قطاع الأسر المعيشية ؛ بينما المنشآت التي توظف من ثلاثة عاملين ولغاية تسعة عاملين وتمتلك سجلات محاسبية منظمة تعتبر صناعة تحويلية ضمن القطاع الغيرماله[1]).

المبحث الثاني
واقع نشاط الصناعة التحويلية في العراق

التطور التاريخي للصناعة التحويلية في العراق

قبل الحديث عن واقع القطاع الصناعي في العراق لابد من التعرف على مراحل التطور التاريخي لهذا القطاع الحيوي في الاقتصاد العراقي والاسباب الموضوعية التي ساهمت في توسع الصناعة ومدى مساهمة الدولة في دعم هذا القطاع» اذ ان الاطلاع على المسار التاريخي مهم لمعرفة مسار هذا القطاع ومحاولة تحديد نقاط القوة والضعف» _لنتمكن بعد ذلك من تقديم مقترحات تتناسب مع حالة هذا القطاع المهم في الاقتصاد العراقي؛ فضلا عن ان معرفة الستراتيجيات المتبعة في عملية التصنيع عبر الفترات الزمنية ابتداء بمرحلة النشوء ومروراً بمرحلة التوسع القطاع الصناعي العام مع تقييم لكل مرحلة؛ وذلك تمهيدا لعملية إبراز واقع الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام وعلى النحو الاتي[2]

[3]:مديرية الحسابات القومية:آليات تطبيق نظام الحسابات القومية لسنة 2008 ، اعداد: مديرية الحسابات القومية- اشراف:فخري حميد جابر –بغداد/2016.

[2]- النديم ،محمد حسين محمود: تقييم كفاءة أداء القطاع الصناعي العام في العراق - شركات مختارة للمدة (2009-2000) ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية- بغداد ،2011، ص 207

المرحلة الأولى:

بعد قيام الحكم الوطني في العراق عام 1921 قامت الحكومة باتخاذ بعض الاجراءات التشجيعية لدعم الصناعة الوطنية؛ منها صدور قانون التعريفة الجمركية عام 1923 [1]؛ وقانون تشجيع الصناعة لعام 1929؛ وقد شجع هذا القانون الصناعة بأعفائها من الضرائب الجمركية وبعض الضرائب على السلع المستوردة التي لها مثيل في الانتاج الصناعي المحلي ؛ ومما تجدر الاشارة اليه ان صناعة النسيج سبقت كل الصناعات في العراق؛ حيث أسس مصنع لغزل الاصواف العراقية عام 1926؛ وقد ظهرت صناعات اخرى في مثل هذا التاريخ معتمدة على توفر المواد الاولية في البلد او لارتفاع كلف الاستيراد لا نواع اخرى من السلع مثل صناعة الطابوق؛ او لتعرض منتجاتها للتلف كصناعة الالبان[2].وفي عام 1931 بدأت الحكومات الوطنية المتعاقبة بأصدار مناهج الاعمال العمرانية لتطوير الاقتصاد العراقي حيث كان لها ثمانية مناهج عمرانية؛ واستمرت بذلك حتى عام 1939 عند قيام الحرب العالمية الثانية؛ اذ توقف تنفيذ تلك المناهج بسبب ظروف الحرب وشحة الموارد المالية وحتى عام 1950 عند تأسيس مجلس الاعمار[3]. وعلى الرغم من جميع الاجراءات التشجيعية والجهود المبذولة في تنشيط القطاع الصناعي الا ان الصناعة في العراق بقيت طيلة المدة التي سبقت عام 1950 صناعة استهلاكية صغيرة او متوسطة؛ كمعمل السكائر والمواد الانشائية و النسيج والدباغة وكبس التمور والزيوت النباتية والصابون وغيرها وذات طابع تكنولوجي متخلف وتقع فى مجل القطاع الخاص؛ وكان دور الحكومة محدود جدا في هذا المجال؛ واقتصر على اسناد القطاع الخاص بشكل غير مباشر عن طريق سن قوانين التعريفة الجمركية وقوانين تشجيع المشروعات الصناعية؛ وكذلك عن طريق ما كان يقدمه المصرف الصناعي (الذي تم تأسيسه عام 1940)من قروض للمشروعات الصناعية الجديدة و القائمة ؛ وبصورة عامة يمكن القول بأن خصائص نمو وتطور المشاريع الصناعية خلال هذه المرحلة كان بطيئا وان عددها كان محدود وانها كانت تعتمد على مواد اولية متوافرة محلياً؛ ومع ذلك فأن الصناعات التي اسهم المصرف الصناعي فيها امتازت بحجم كبير نسبيا وقد قدر البعض ان مجموع رؤوس الاموال المستثمرة في الصناعة لغاية عام 1950 لم يزد على 3.9 مليون دينار بينما بلغ عدد عمال هذه المؤسسات 2626 عامل [4]وبناءً على ما سبق تعد هذه المرحلة النواة الاولية لتكوين الصناعات الالية الحديثة في العراق . وقد تميزت بتدخل الدولة لتحفيز النشاط الصناعي بوسائل غير مباشرة؛ ترتبط بتوفير المناخ الاكثر ملائمة للاستثمار الصناعي ومنحه لبعض الامتيازات والحوافز الحماية؛ فضلا عن توفير بعض البنى الارتكازية الاساسية اللازمة للتطور الصناعي[5].

المرحلة الثانية:

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية: لم يكن للقطاع الصناعي العام دور يذكر في الاقتصاد العراقي قبل عام 1950.لكن بسبب ارتفاع عوائد العراق النفطية؛ كنتيجة للزيادة التي حصلت في انتاج العراق من النفط في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية من (0.1) مليون برميل في اليوم في عام 1949 الى (0.7) مليون برميل في اليوم في عام 1955حيث سعت الحكومة الى اتباع سياسات من شأنها توجيه العوائد النفطية لاغراض التنمية؛ وتم ذلك من خلال تأسيس مجلس عام 1950 اطلق عليه اسم (مجلس الاعمار) عهدت لهذا المجلس مهمة رسم وتنفيذ الخطط الاقتصادية العامة وتمويل تنفيذها لرفع مستوى المعيشة وتنمية عوائد العراق من خلال تنفيذ مشاريع في مجال خزن المياه؛ السيطرة على الفيضان» الري، الصرف الصحي؛ التعدين والاتصالات ... ..الخ [6]وقد خصصت لهذه المشاريع 70% من عوائد النفط[7]؛ وقد صدرت عنه اربعة مناهج استثمارية للإعمار بتخصيص اجمالي 1025.4 مليون دينار منها 141.8 مليون دينار للقطاع الصناعي؛ ويشكل نسبة 13.8%من اجمالي التخصيصات (اي ما يعادل 874 مليون دولار امريكي[8]).

ان تأسيس مجلس الاعمار اعطى دور للدولة في النشاط الصناعي هذا الدور اتخذ صورتين متلازمتين هم[9]

اسهام المباشر في تنفيذ المشاريع الصناعية التي كان يتبناها المجلس» وتنفذها وزارة الاعمار وتقوم بإدارتها وتشغيلها ادارات حكومية متخصصة ومن هنا بدأت نواة القطاع الصناعي العام وملكية الدولة للمشاريع الصناعية الكبيرة؛ ذات مستوى تكنولوجي متطور نسبيا.

[1]- علي؛ كاظم جاسم (1990)؛ واقع واتجاهات سياسات التصنيع في العراق؛ جامعة بغداد؛ كلية الادارة والاقتصاد/مجلة الكلية» ص75-74.
[2]- الفضلي؛ عبد الخليل (1976) التوزيع الجغرافي للصناعات في العراق؛ رسالة دكتوراه؛ بغداده ص 20
[3]- كججي، صباح (2002) التخطيط الصناعي في العراق» بيت الحكمة؛ بغداد، ص59-63

[4]-الفضلي، عبد الخليل (1976)، التوزيع الجغرافي للصناعات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص25.
[5]-كججي ، التخطيط الصناعي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص93.
[6]- Alnasrawi «Abbas (2002) :IRAQ S BURDENS <London «Page 37-31 .
[7]-الفضلي، عبد الخليل (1976)، التوزيع الجغرافي للصناعات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 25.
[8]-, op ، London ، IRAQ S BURDENS، Abbas (2002)، Alnasrawi
[9]-كججي، صباح (2002)، التخطيط الصناعي في العراق، مصدر سابق، ص 138-139.

الاسهام المباشر في تشجيع الاستثمار الصناعي الخاص وحماية الصناعة الوطنية وتقديم الامتيازات والحوافز؛ فضلا عن قيام المصرف الصناعي بتقديم القروض الميسرة والتسهيلات المصرفية للمشاريع الصناعية الاهلية والاسهام بتأسيس بعض المشاريع الصناعية بالمشاركة مع القطاع الخاص؛ الامر الذي أدى الى بروز قطاع صناعي مختلط (بين العام والخاص) ؛ وبذلك فقد برزت خلال هذه المدة القطاعات الصناعية الثلاثة العام؛ المختلط و الخاص.

المرحلة الثالثة:

بعد قيام ثورة تموز 1958 تبنت الادارات الاقتصادية سياسات اقتصادية جديدة جوهرها ثلاث عناصر اساسية هي : الاصلاح الزراعي. ب- زيادة التصنيع . ج- اتباع سياسات وطنية جديدة تجاه شركات النفط الاجنبية[1].

وقد اتخذت الدولة العديد من الاجراءات منها:

1. انشاء وزارة الصناعة والمعادن في سنة 1959 .التي اصبحت المسؤولة عن المسائل المتعلقة بالصناعة والتصنيع في القطر.
2. انشاء وزارة التخطيط سنة 1959.لتحل محل مجلس الاعمار والتي عهد اليها مهمة وضع الخطط الاقتصادية ومتابعة تنفيذها.

كما قامت الحكومة بإجراءات اخرى شجعت نشاط القطاع الصناعي الخاص منها صدور قانون التنمية الصناعية لعام 1961 وما ترتب على ذلك من تشكيل المديرية العامة للتنمية الصناعية التي عهد اليها مهمة الاشراف على نشاط القطاع الخاص وتطويره اضافة الى الاجراءات الاخرى المتعلقة بالإعفاءات الجمركية والضريبة ومما ساعد في ذلك على تطورنشاط المصرف الصناعي؛ مما ادى الى زيادة في عدد مشاريع القطاع الخاص من 833 مشروع عام 1960 الى 970مشروع عام 1962[2]. وقد ادى التغير الجذري في سياسة البلد بعد عام 1958 الى تغيرات مرافقة له في عملية التنمية الصناعية بصورة خاصة؛ فقد اعيد النظر جذريا بالبرنامج الصناعي وتم ايقاف عدد من المشاريع الصناعية والغاء بعض المقاولات التي قد احيلت الى المقاولين الاجانب؛ كما اتبعت الدولة ابتداءً من عام 1959 اسلوبا جديدا في عملية التنمية الصناعية وذلك باستعمال اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع عدد من الدول الاشتراكية ولاسيما الاتحاد السوفيتي السابق و جيكو سلوفاكيا من خلال القروض التي قدمتها الى العراق والذي تم عن طريقها ادراج العديد من المشاريع الصناعية في الخطط الاستثمارية حتى قبل اجراء دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لها.

المرحلة الرابعة:

مرحلة عقد السبعينات من القرن الماضي وما تميز به من زيادة كبيرة في أسعار النفط وانعكست تلك الزيادة بشكل ايجابي على خطة التنمية وبالأخص نشاط الصناعة التحويلية ،وقد اتعكس هذا الاهتمام باتجاهين هما[3]:

الاتجاه الأول:

تمثل بتهيئة بعض المستلزمات الاساسية اللازمة لتحقيق التطور الصناعي؛ مثل تطوير نشاط المؤسسة العامة للتنمية الصناعية وانشاء المؤسسة العامة للإنشاء والتصميم الصناعي والتي عهد اليها مهمة اعداد الدراسات التفصيلية المتعلقة بتطوير نشاط القطاع الصناعي العام.

الاتجاه الثاني:

تمثل بالتدخل المباشر في تطوير نشاط القطاع الصناعي (العام)؛ اضافة الى الاهتمام بكل من نشاط القطاع الصناعي المختلط والخاص؛ وقد صدرت خلال المدة خطتان للتنمية القومية الشاملة وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتطوير القطاع الصناعي والتطور النسبي الذي وصل اليه مقارنة بالفترات السابقة والذي انعكس بتطور بعض مؤشراته» الا ان هذا التطور لم يكن بمستوى الطموح» ولم يتناسب مع حجم الاستثمارات الهائلة المخصصة لهذا القطاع» اذ لم تتجاوز مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي اكثر من 969 للمدة 1968- 1980. ومن جهة اخرى يلاحظ بان صناعة المنتجات الاستهلاكية ظلت تشكل نسبة كبيرة من القيمة المضافة المتولدة على مستوى الصناعة التحويلية[4]. وكان ذلك نتيجة للممارسات الخاطئة من الاجهزة التنفيذية والتي افرزتها سياسات التنمية الانفجارية والتوسع الاستثماري غير المنضبطين؛ من خلال منح مجلس التخطيط الوزارات المنفذة الصلاحيات الواسعة فيما يتعلق بمشاريع التنمية؛ حيث قامت بعض الوزارات بتبني بعض المشاريع والمباشرة بتنفيذها من دون مراجعة اجهزة التخطيط المركزي وفي كثير من الاحيان دون اعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية المناسبة لهاء وبذلك دخلت عملية التنمية الاقتصادية في دورة من التبذير والتوسع الاستثماري غير المبرر وقد اثبتت النتائج الفعلية لعملية التنمية الصناعية في العراق بان التدخل المفرط من الدولة في ادارة الاقتصاد والتوسع الكبير في استثمارات القطاع الصناعي العام لم يكن في صالح التنمية الصناعية في العراق؛ وعلى الرغم من ذلك فلا بد من الاشارة الى ان عددا من

[1]-كججي، صباح (2002)، التخطيط الصناعي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص147 .
[2]- علي، كاظم جاسم (1990)، واقع واتجاهات سياسات التصنيع في العراق، مصدر سبق ذكره، ص82
[3]- علي، كاظم جاسم (1990)، واقع واتجاهات سياسات التصنيع في العراق، مصدر سبق ذكره، ص76-77.
[4]- علي، كاظم جاسم (1990)، واقع واتجاهات سياسات التصنيع في العراق، مصدر سبق ذكره، ص201- 202.

المشاريع الصناعية التي نفذت في تلك المرحلة كانت ملائمة وحققت اهدافها الا ان مستواها التكنولوجي كان دون المستوى العالمي في حينه؛ كما في النفط وزيوت المحركات وتوليد الطاقة الكهربائية وبعض المصانع ضمن الصناعات الغذائية والنسيجية والهندسية[1].

المرحلة الخامسة

مرحلة عقد الثمانينات من القرن الماضي: مما سبق لاحظنا ان استراتيجية التصنيع المتبعة في العراق خلال عقد السبعينيات كانت مزيج من استراتيجية احلال الوارد واستراتيجية التصنيع للتصدير.

في حين ان ظروف الحرب التي واجهها العراق خلال عقد الثمانينيات ادت به الى اتباع سياسة خاصة تتناسب وحالة الحرب وتتركز الى ثلاثة اركان رئيسية:

1. اعتماد استراتيجية الاكتفاء الذاتي قدر الامكان في عملية التصنيع
2. توجيه الامكانات المادية والمالية المتاحة لخدمة التصنيع العسكري
3 تكييف الصناعة المدنية نحو مستلزمات الحرب ودعم المجبود الحربي

هذه الظروف ادت الى ازدياد سيطرة الدولة على القطاع الصناعي؛ وتوجيه إمكانياته لدعم الحرب خلال عقد الثمانينات، علما ان معدل النمو للصناعة التحويلية للمدة 1981 - 1990 كان (962.4) [2]؛ لكن هذا القطاع تعرض لانتكاسة كبيرة خلال الحرب التي خاضها العراق في عام 1991 والتي ادت الى تدمير البنى التحتية للصناعة؛ فضلاً عن تعرض الكثير من المصانع للتدمير ثم كانت الانتكاسة الاكبر التي اصابت الاقتصاد العراقي في الصميم وبخاصة القطاع الصناعي وهو فرض العقوبات الاقتصادية على العراق» والذي ادى الى توقف الكثير من المصانع لاسباب متعددة منها : شحة المراد الاولية المستوردة .

2. عدم توفر الادوات الاحتياطية للمكائن والمعدات .

هناك مجموعة أخرى من الاسباب التي اثرت سلباً على هذا القطاع المهم من طاعات الاقتصاد العراقي» مما أدى إلى انخفاض التخصيصات الاستثمارية المعتمدة من قبل الحكومة من خلال موازنتها الاستثمارية؛ وكما هو موضح في الجدول

للمدة 1990 – 1997

الجدول (1): التخصيصات الاستثمارية للصناعة للمدة 1990-1997 (مليون دينار)

السنوات	التخصيصات السنوية		المصروف	كفاءة الصرف %	
	المقررة (1)	**المعدلة (2)**	الفعلي (3)	**1 : 3**	**2 : 3**
1990	2574.9	3260.1	1065.7	41.4	32.7
1991	327.3	523.7	386.8	118.8	73.8
1992	863.8	1437.6	869.7	100.7	60.5
1993	1857.4	2636.3	2667.1	143.6	101.2
1994	---	---	---	---	---
1995	11784.8	24059.5	18080.1	153.4	75.2
1996	6957	7586.8	4121.8	59.2	54.3
1997	13315.9	15214.6	10561	79.3	69.4

المصدر: وزارة التخطيط / قسم الموازنة الاستثمارية.

حيث يتبين لنا من الجدول (1) انخفاض التخصيصات خلال العام 1991 مقارنة بعام 1990، وذلك بسبب الظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق ولاسيما ظروف الحرب.الا ان التخصيصات الاستثمارية ارتفعت وبشكل ملحوظ خلال

الأعوام اللاحقة والسبب في ذلك يعود ليس فقط بسبب الحاجة الفعلية لزيادة التخصيصات الاستثمارية، وانما الى ارتفاع معدلات التضخم خلال عقد التسعينيات، لزيادة الإصدار النقدي وظروف العقوبات الاقتصادية ، مع انخفاض في تخصيصات عام 1996 مقارنة بعام 1995 . اما عن نسبة تنفيذ الخطط الاستثمارية فيمكن ملاحظتا من خلال كفاءة الصرف

[1]- كججي، صباح (2002)، التخطيط الصناعي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص306 - 309.

[2]- حسن، احمد خليل(2002)، القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في العراق وسبل تعزيزها، بحث مقدم الى جامعة كربلاء، كلية الادارة

اما عن كفاءة الصرف نسبة الى التخصيصات السنوية المعدلة فنلاحظ انبأ لم تكن بالمستوى المطلوب، حيث كان افضلها في عام 1993 فقد بلغت 101.2%، لكنها تراجعت خلال الأعوام اللاحقة لتصل الى 54.3% و 69.4% للأعوام
1996 و 1997 على التوالي بسبب ظروف الحصار.
من خلال استعراضنا للمراحل التاريخية لتطور الصناعة في العراق، لاحظنا دعم الدولة المستمر لهذا القطاع الحيوي والذي كان يمثل ضرورة فرضتما المرحلة ولاسيما بعد ان توفرت لدى الدولة العراقية الامكانيات المادية اللازمة لدعم هذا القطاع والمتأتية من عوائد النفط، ابتداء من مرحلة النشوء في خمسينيات القرن الماضي ومروراً بمرحلة التوسع التي شهدها القطاع في المدة التي اعقبت عام 1958. الا ان المدة التي اعقبت عام 1980 وحتى عام 2003 كانت من اصعب المراحل التي مر بها العراق والتي مثلت اختبار صعب للصناعة العراقية بفرعيها التحويلية والاستخراجية وتعرضت هذه الصناعة الانتكاسة كبيرة وأضعفت خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي نتيجة للتدمير الذي تعرضت له منشأتا خلال حرب الخليج الثانية، فضال عن سالح الدمار الشامل الذي ضرب به الاقتصاد العراقي الا وأو العقوبات الاقتصادية والذي استمر اكثر من عشرة سنوات، وما رافق ذلك من تجريد العراق وبقرارات مركزية من التقنيات المتطورة .
وها نحن الآن نلمس التحدي الجديد الذي يواجه الصناعة العراقية ومنها الصناعة التحويلية للقطاع العام ، والناتج عن اختلاف توجهات او فلسفة الدولة الاقتصادية والرامية الى رفع الدعم المباشر من الدولة لهذا القطاع كونه يمثل احد الأعباء التي تثقل كاهل الموازنة الحكومية.
وفي هذا الجانب ال ضرر من ادخال القطاع الخاص كشريك في ادارة وتمويل الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام في ظل توجهات الاقتصاد العراقي نحو الخصخصة، لكن ذلك يتطلب ضرورة اختيار الأساليب المناسبة وبصورة مدروسة وتتماشى من ظروف العراق ومكملة للجهود التي بذلت في المراحل السابقة في بناء
مؤسسات هذا القطاع مساهمة في دعمه وتنشيطه مستقبلاً ويكون من خلال العمل على وضع آليات لتسهيل اقامة المشاريع الصناعية الجديدة، ودعم المشاريع القائمة واشراكه في العملية التنموية للنهوض بواقع الصناعة في البلد وردم الفجوة التكنولوجية والتحول نحو اقتصاد السوق .

أسباب فشل نشاط الصناعة التحويلية في العراق:

هناك مجموعة أسباب تقف وراء فشل نشاط الصناعة التحويلية في العراق أهمها[1]:

1. تدمير جميع البنى التحتية للنشاط الصناعي في سنة 2003 ومابعدها وخاصة المنشآت العمالقة والمصانع الكبيرة وحتى المعامل الصغيرة
2. تردي الوضع الأمني في البلاد والذي ثر تأثيراً مباشراً على جميع قطاعات الاقتصاد العراقي ومنها الصناعة حيث أدى الى تردي هذا القطاع الحيوي وتأخره بشكل واضح وفي نس الوقت يعتبر عانق كبير على المستثمرين الأجانب.
3. انتشار الفساد الإداري والمالي وبشكل كبير جداً وفي جميع مؤسسات الدولة ومنها وزارة الصناعة وغياب الرادع القانوني والإجراءات الصارمة لمحاربة المفسدين.
4. عدم وجود برامج إعادة تأهيل المنشآت الصناعية الكبيرة والمصانع والمعامل والتي طالها التدمير والتهب والتي تعتبر عماد الصناعة العراقية.
5. عدم الاهتمام بمجال البحث العلمي الذي يعتبر من أهم العوامل للنهوض بالقطاع الصناعي وتطويره وفق أحدث التطورات التكنلوجية في العالم وعدم وضع التخصيصات الكافية للبحث العلمي ، وعدم احتضان الكفاءات العلمية المتميزة وحمايتها من الإغراءات الخارجية من البلدان الأخرى التي تعمل على احتضانهم والاستفادة من خبراتهم
6. عدم حماية الصناعة الوطنية والمنتجات المحلية من المناسفة مع مثيلاتها المستوردة وفتح أبواب الحدود على مصاريعها أمام الاستيراد العشوائي لجميع أنواع السلع الرديئة في ظل شبه غياب لدور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وغياب القوانين والتشريعات التي تنظم العملية الاستيرادية في البلاد
7. ضعف دور الاستثمار في الجائب الصناعي وعدم وجود تخطيط استثماري حقيقي للنهوض بهذا القطاع الحيوي حيث يقتصر الاستثمار على قطاعات معينة مثل السكن والخدمات والكهرباء والنفط والجانب الصحي والخدمات .
8 عدم وجود تعليمات للوزارات والمؤسسات تلزمها بشراء احتياجاتها من السلع والبضائع المنتجة محلياً دون اللجوء إلى المنتجات المستوردة .

أن هذه الأسباب مرتبطة بعدة عوامل داخلية وخارجية وهي:

أولاً: العوامل الداخلية:

[1]- الهاشمي؛ رائد سالم: قطاع الصناعة في العراق/ مشاكل وحلول – مجلة نور الاقتصادية – 18/ نيسان/ 2014

1. مشكلة التقادم التكنلوجي (تقادم المكائن) وعدم وجود حلول جذرية لهذه المشكلة خلال مدة الدراسة؛ أذ على الرغم من التخصيصات الاستثمارية خصوصا خلال الاعوام 2008 و 2009 الا ان الشركات بقيت تعاني من هذه المشكلة وكما اوضحت في تقاريرها المذكورة في التحليل العام للصناعات.

2 عدم الاستغلال الامثل للطاقات الانتاجية وكان ذلك نتيجة للمشاكل التي تعاني منها الصناعة التحويلية ومنها مشكلة التقادم التكنلوجي إضافة الى بعض العوامل الخارجية والتي سناتي على ذكرها لاحقا

3. اسلوب الادارة في المشروعات العامة فقد كان الهدف من العملية الانتاجية هو تحقيق المنفعة العامة سوآء أكانت تحقق ربح من نشاط هذا المشروع ام لاء فقد اعتادت هذه الادارات على العمل وفق هذا الاسلوب ولعقود من الزمن .وذلك يعود لا سباب تتعلق بالتوجه الاقتصادي الدولة اننا وكذلك الظروف التي مر بها العراق» وخصوصاً فترات الحروب والعقوبات الاقتصادية وما يتطلب ذلك من ضرورة تلبية الطلب المحلي على منتجات هذه الشركات من المؤسسات العسكرية والمدنية فضلاً عن طلب المواطنين. وبالتالي فان تغيير اسلوب هذه الادارات الى العمل بالية السوق بطبيعة الحال تحتاج الى مدة زمنية كافية لا عدادهم وتدريبهم على العمل وفق الاساليب التي تتطلبها المرحلة الراهنة .الا ان هذه الاجراءات اخذت مدة زمنية ليست بالقصيرة نتيجة الظروف الاخرى غير طبيعية التي واكبت المرحلة بعد عام 2003

4. عدم وضوح ودقة الاستراتيجية المتبعة للصناعة التحويلية في القطاع الصناعي العام والمبينة في الفقرة (رابعا من المادة الاولى من قانون وزارة الصناعة والمعادن العراقية) والتي تنص على (العمل على تحقيق الاكتفاء في الموارد). ويظهر لنا بان هذه الاستراتيجية او الهدف واسع جدا وغير محدده ولا تعرف ان كان

المراد من عبارة الاكتفاء الذاتي بان العراق يجب ان يصنع كل شيء. كما يلاحظ بان كلمة الموارد هي كلمة غير معرفة؛ فهل يقصد بها المدخلات ام المخرجات لعملية التصنيع. وبالتالي يتضح بان هذا الهدف هو غير واقعي ولا يتناسب مع المرحلة الحالية والمستقبلة وحتى المرحلة السابقة. إذ ان الاهداف المبتغاة والاستراتيجيات المرسومة لابد ان تتناسب مع إمكانات البلد المادية والبشرية وما الى ذلك وطبقا لما يتمتع به من ميزة نسبية لبناء صناعات قادرة على المنافسة في السوق المالية والاجنبية.

ثانيًا:العوامل الخارجية:

1. الظروف الصعبة التي مرت بها الصناعة العراقية عموما خلال العقود الماضية وخصوصًا بعد عام 1990 والعقوبات الاقتصادية وما تبعه من صعوبة في الحصول على المواد الاحتياطية للمكائن؛ وكذلك الحصول على المواد الاولية المستعملة في بعض الصناعات؛ إضافة الى الظروف الامنية السيئة. الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهده العراق عام 2003؛ وما رافقها من اعمال السلب والنهب تعرضت لها المؤسسات الحكومية ومنها شركات ومعامل القطاع الصناعي؛ . وخسارتها لجزء كبير من موجوداتها الثابتة والذي اثر سلبا على هذه الشركات

2. تأثر الصناعة العراقية من خلال ارتباطاتها مع القطاعات الأخرى والتي تأثرت هي الاخرى بالعقوبات الاقتصادية ومنها قطاع الكهرباء؛. فقد ادى الانقطاع المستمر في التيار الكهربائي الى عرقلة سير الانتاجية في القطاع الصناعي وقد اتسعت هذه المشكلة بعد عام 2003 اذ تسببت في توقف الكثر معامل القطاع الصناعي العام والذي ادى بدوره الى البحث عن البدائل (مولدات كهرباء خاصة) وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج؛ وتوقف المعامل التي تحتاج الى طاقات كهربائية عالية لا يمكن توفيرها من المولدات .

3. انظمة الرواتب المتبعة بعد عام 2003، والتي لا تناسب عمل وزارة الصناعة والشركات الانتاجية التابعة لها فضلاً عن انها لم تكن مجدية؛. وتسببت في ظهور مشكلة عدم الرضا الوظيفي لدى العاملين في شركات الصناعة التحويلية؛ ومن ثم عزوفهم عن العمل وكذلك تسرب اعداد من الفنيين والمهندسين الى قاطعات اخرى وبالتالي خسارة للكوادر الفنية المتدربة؛ وقد كان اخرها قانون رواتب وموظفي الدولة والقطاع 22لسنة 2008»_فقد شملت شركات القطاع الصناعي بهذا النظام وبدون خصوصية حالها حال المؤسسات الخدمية. اذ استند هذا القانون في منح الرواتب وبدرجة كبيرة على التحصيل الدراسي ..وكما هو موضوح في الفقرة اولا من المادة 4 وكذلك الفقرة اولا من المادة 11 من هذا القانون[1]. وأدى ذلك الى غبن منتسبي هنا الشركات» واغلبهم من نوي الاختصاصات القنية من حملة الشهادة الاعدادية فما دون اذا انهم يشكلون ما نسبته 81.9 % و 76.6% من مجموع منتسبي وزارة الصناعة والمعادن خلال الاعوام 2000 لغاية 2009 على التوالي.

4. ارتفاع تكاليف الانتاج؛ نتيجة الادارة غير الرشيدة للقوى العاملة في شركات الوزارة» وهذا واضح من خلال الاعداد الهائلة التي تم اضافتها الى ملاك شركات الوزارة وبقرارات مركزية وكما اوضحنا سابقا والتي ادت الى زيادة جانب الرواتب والذي يؤدي الى ارتفاع التكاليف» من خلال ارتفاع حصة الوحدة الواحدة المنتجة من التكاليف_ وبالتالي ادى ذلك الى عدم قدرة اغلب الشركات على المنافسة؛ نتيجة لارتفاع اسعار منتجاتها وبالتالي عدم تحقيق الربح ومن ثم تخفيض الانتاج وبالتالي خسارة الشركات

[1]- قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام(2008)؛ رقم (22)؛ جريدة الوقاتع العراقية؛ العدد 4074 في 12 ايار 2008م

5. ما تتطلبه عملية التحول الاقتصادي من سن تشريعات وقوانين تناسب المرحلة الراهنة وتضمن التطور في المستقبل فقد شهدت المرحلة تباطؤ في سن هذه التشريعات والقوانين؛ ومنها قانون وزارة الصناعة والمعادن العراقية رقم 7 لسنة 1997[1] .حيث تنص المادة الاولى- اولا- على تطوير وتنمية القطاع الصناعي (الاشتراكي والمختلط والخاص) في مجال الصناعات الاستخراجية والتحويلية والتركيبية والمعرفية؛ وهذا لايتناسب مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للحكومة العراقية؛ والواضحة من خلال الرؤية التنموية لنشاط الصناعة التحويلية في خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 كل تلك الاسباب وغيرها تسببت في عدم كفاءة اداء الشركات الانتاجية التابعة للصناعات التحويلية (القطاع العام وزارة الصناعة والمعادن) وبالتالي الاضرار في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة

اثار الخصخصة على نشاط الصناعة التحويلية:

تعرّف الخصخصة بأنها عملية تحول الاقتصاد من القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال نقل ملكية المشاريع الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وتعد الخصخصة واحدة من الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل نشاط الصناعة التحويلية في العراق والبلدان النامية من واقع فرضية في تلك الدول مفادها أن الحرص على المال الخاص والمنفعة الشخصية أكثر من الحرص على المال العام والمنافع العامة فالخصخصة تساهم في تنمية القطاع الخاص وتشغيل رؤوس الأموال وتساعد على تطوير كافة الأنشطة وخصوصاً تسلط الصناعة التحويلية لكون المستثمر في القطاع الخاص يهدف إلى تحقيق الربح وبالتالي لابد من أن يقوم بأجراء دراسة للسوق وجلب تكنولوجيا متطورة واستغلال الطاقات الإنتاجية والتسويقية بشكل كامل لكي يتمكن من منافسة السلع المستوردة وتعظيم العائد

أسباب التحول الى القطاع الخاص:

يعد القطاع الخاص العمود الفقري لاقتصاد السوق وله دور كبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر منفعة؛ وقد اعتمدت العديد من الاقتصاديات سياسة التحول نحو القطاع الخاص بوصفها الية اساسية للتحول الى اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي محاولة منها الاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من الفرص المتأتية من ذلك. وعليه فان الية التحول نحو القطاع الخاص ارتبطت ارتباطا وثيقا بعمليات الاصلاح الاقتصادي التي اجتاحت العديد من الاقتصاديات إذ ان سياسات الاصلاح تهدف الى التغلب على الاختلالات الحاصلة في النشاط الاقتصادي عموما والناتجة من اداء مؤسسات القطاع العلم ورفع مستوى الكفاءة في الاداء الاقتصادي من خلال الاعتماد على السوق في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتوزيع امثل للموارد الاقتصادية؛ وبروز دور القطاع الخاص كمحور رئيس لتفعيل النشاط الاقتصادي والقيام بدور فاعل في عملية التنمية.الاقتصادية من خلال مايأتي[2]:

1 تصحيح الوضع الاقتصادي.
2. تحقيق معدلات تمو مرتفعة.
3. تخفيف الاعباء التمويلية عن الحكومة وخاصة في مشاريع البنية التحتية.
4 خلق فرص عمل جديدة بما يساهم في القضاء على البطالة.
5 تخفيف مخاطر الاستثمار على الحكومة.
6. الادارة والاستغلال الامثل للمشاريع الاقتصادية بأحدث الاساليب ولاستفادة من التطور التكنولوجي.
7. بعض القطاعات الخدمية تدار بكفاءة اعلى من قبل القطاع الخاص مثل خدمات النقل وغيرها .

وعموما فأن البلدان النامية ذات التوجه الرأسمالي لها مبررات تدعو إلى تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص سعياً منها للتخلص من الفساد السائد في القطاع العام المذكور والخسائر المالية الناجمة عنه من جراء انخفاض مستوى الكفاءة

والانتاجية لهذه المؤسسات وعجزها عن مواكبة التقدم التكنولوجي بحيث تحولت هذه المؤسسات الى بؤر تستنزف الموارد الاقتصادية؛ وثقلت كاهل الموازنة العامة للدولة؛ أضافة الى تدني مستوى الخدمة المقدمة من المنشآت المذكورة ورداءة. مستوى الجودة والنوعية بسبب ضعف الرقابة فضلاً عن تضاؤل قدرة الحكومة على التوسع والاستثمار. ان مثل هذه الحالة تعكس الوضع الذي كان عليه القطاع العام في العديد من البلدان النامية.

'ولغرض تحقيق هذه الأهداف لابد من تطوير القطاع الخاص لكي يكون القطاع الأساسي في الاقتصاد ويؤدي إلى تنوع

الواردات بدلاً من اعتماد البلد على الواردات النفطية ولذلك فقد وضعت الحكومة العراقية استراتيجية تطوير القطاع الخاص

بعد سلسلة من الاستشارات المستفيضة؛ سواء داخل الحكومة؛ أو مع ممثلين عن القطاع الخاص والجهات التنموية الدولية الفاعلة في العراق[3]

[1]- قانون وزارة الصناعة والمعادن العرقية(1997)؛ رقم (8)؛ جريدة الوقائع العراقية؛ العدد 3671 في 26/5/1997م.

[2]- محمد، سحر قاسم الآليات الواجب توفرها للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق: بحث مقدم إلى البنك المركزي العراقي / كانون الأول 2011

[3]- مجلس الوزراء/ هيئة المستشارين : ستراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق (2014-2030)

ان الإطار الزمني المحدد ب2014-2030 • سيجري من خلاله تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع الخاص على ثلاث مراحل متعاقبة وكما يلي:

1. ستقود الحكومة تنفيذ أنشطة المرحلة الأولى في شراكة تامة مع القطاع الخاص والحكومات المحلية والمعنيين الآخرين .وستركز تلك المرحلة على تنفيذ الانشطة ذات الأولوية لتحقيق نجاحات سريعة في تطوير القطاع الخاص؛ لاسيما تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص وتفعيله و إطلاق أنشطة الدعم المباشر للقطاع الخاص(الهيئة. الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ المناطق الصناعية مراكز تطوير الأعمال حاضنات الأعمال)
وتشريع وتعديل القوانين والأنظمة الرئيسية؛ وتنفيذ حملات توعية عامة لاطلاع المواطنين على التغييرات الإيجابية المتوخاة في بيئة الأعمال

2. ستستثمر المرحلة الثانية النجاحات المتحققة في المرحلة الأولى بتنفيذ وتفعيل كل أنشطة الدعم المباشر .وستؤدي هذه إلى توسع القطاع الخاص؛ حجما ونشاطا ليوفر نحو 45 %من الناتج القومي الإجمالي ونحو 35 % من فرص التشغيل وأن ينخفض معدل البطالة إلى أقل من 6% .في الوقت نفسه؛ سيكون هلك تحسن جوهري في بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وترتيب العراق في تقارير ممارسة الأعمال السنوية التي يصدرها البنك الدولي. وبحلول عام 2022 ستكون عملية إعادة هيكلة كل الشركات العامة قد أنجزت وأدخلت في شراكات تكاملية مع القطاع الخاص.

3. في أثناء المرحلة الثالثة ستنقل الحكومة تدريجيا إلى القطاع الخاص قيادة تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع الخاص .وسيكون هنالك نمو سريع في القطاع الخاص محققا بحلول عام 2030 مساهمة لا تقل عن 60 % من الناتج المحلى الإجمالي و 50 % من إجمالي تكوين رأس المال الثابت وموفرا ما لا يقل 55 % من فرص التشغيل للقوة العاملة فيحين سيستقر معدل البطالة عند 4% أو أقل. وبحلول عام 2030 أيضاً ستكون الرؤية الاستراتيجية لتطوير القطاع. الخاص قد تحققت؛ وسيكون للعراق قطاع خاص حيوي ومزدهر مبادر محلياً؛ ومنافس اقليمياً؛ ومتكامل عالميًبهدف تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة وخلق فرص العمل

مقترحات لخصخصة الاقتصاد العراقي:

لابد من أعداد خطط مدروسة لنقل ملكية المشاريع من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهناك بعض المقترحات لخصخصة المشاريع الصناعية أهمها:

1.أن تكون الخصخصة للأنشطة التي تحقق خسائر وأن يسبق ذلك معالجة أسباب الخسائر .

2. أن يتم نقل الملكية إلى القطاع المختلط كمرحلة أولى لضمان سيطرة الدولة على المشاريع الاقتصادية علماً انه تم اعداد مسودة قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سنة 2012 من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية. الصناعية (يونيدو) ضمن برنامج تنمية القطاع الخاص في العراق بالتشاور مع البنك الدولي . بعد ذلك جرت مراجعة مسودة القانون وتعديلها من قبل مجموعة عمل الإصلاح التشريعي في فريق عمل الإصلاح الاقتصادي. الا أن القانون الآن معلق التنفيذ لأنه يتطلب مجموعة أنظمة وتعليمات مصممة لكل قطاع على حدة[1]

3. أن يتم وضع معايير تحدد العدد الأدنى من العاملين وأجورهم حسب حجم المشروع والنشاط وذلك بهدف القضاء على البطالة .

4. تفعيل عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بما يضمن جودة المنتوج

الحماية القانونية للصناعة التحويلية في العراق:

تساهم التشريعات القانونية بشكل او باخر في تطوير نشاط الصناعة التحويلية والاقتصاد العراقي بصورة عامة ويتم ذلك من خلال اصدار القوانين التي توفر حماية للمنتوجات المحلية وخصوصاً قانون حماية المنتجات العراقية رقم 11 لسنة 2010 المعدل ونقترح على السلطة التشريعية أن تأخذ بنظر الاعتبار الملاحظات الأتية عند اصدار القوانين:

1. فيما يخص التشريعات الضريبية المعمول بها يجب أن تفرض ضرائب على السلع الاستهلاكية المستوردة وذلك للحد من سياسة الإغراق وحماية المنتجات المحلية من منافسة السلع الأجنبية كما تقترح عدم فرض ضرائب استيراد على السلع الإنتاجية وحسب ما جاء في المادة (12) والمادة (14) من قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010 المعدل . أما فيما يخص السلع ذات الاستخدام المشترك أي تستخدم كاستهلاك نهائي من قبل للأفراد والحكومة وفي نفس الوقت ممكن أن تستخدم كاستهلاك وسيط أو سلع رأسمالية في الصناعة ففي هذه الحالة من الصعوبة فصل السلع المستوردة حسب الغرض من الاستخدام . ففي هذه الحالة نقترح استرداد الضرائب التي تخص السلع الإنتاجية المستوردة ذات الاستخدام المشترك أي أن تحدد حصة الوحدة الواحدة من الضريبة على السلع المستوردة وحسب النوع

[1]- مجلس الوزراء: مصدر سابق.

والمواصفات ومن ثم ارجاع تلك الحصة إلى المنتج في حالة شرائه لتلك السلع ووضع الآليات والتعليمات لتسهيل ذلك. أما فيما يخص ضريبة الدخل فيجب أن يكون هناك أعفاء ضريبي للمشاريع الصناعية في بداية تأسيسها أو نقل ملكيتها للقطاع الخاص والمختلط مثلاً لمدة خمس سنوات كما هو الحال في المشاريع الزراعية وذلك لتوفير سيولة نقدية للمشاريع أن هذه السياسات الضريبية تعود بالمنفعة على القطاع الخاص لكن فيما يتعلق بالقطاع العام موضوع الدراسة فان هذه السياسات تكون مناسبة ومشجعة لعملية الخصخصة .

2. هناك حاجة الى اعادة النظر بالتشريعات القانونية للنهوض بالقطاع الصناعي والغاء ما هو غير مناسب منها مع وجود جهة تشريعية مقتنعة بالتوجه الجديد نحو اقتصاد السوق الداعم للقطاع الخاص؛ فضلا عن اهمية وجود قانون تقاعد وضمان اجتماعي العاملين في القطاع الخاص حيث ان "توفر هذه المميزات في القطاع الخاص سيوجه الكثيرين للعمل به وبذلك تتخلص الدولة من ازمة البطالة وموضوع توفير التعيينات الحكومية للخريجين الجيد.

قانون تقاعد وضمان اجتماعي للعاملين في القطاع الخاص حيث أن "توفر هذه المميزات في القطاع الخاص سيوجه الكثيرين للعمل به وبذلك تتخلص الدولة من ازمة البطالة وموضوع توفير التعيينات الحكومية للخريجينالجدد

3. بالنسبة لمشتريات الدولة من السلع والخدمات فيجب اصدار قوانين تحدد شراء السلع والخدمات ثابت المنشأ المحلي فقط ولأيتم شراء سلع وخدمات مستوردة إلا في حالة عدم انتاج تلك السلع والخدمات -

الفصل الثاني

مساهمة نشاط الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي

ن النمو الاقتصادي يعتبر من المقومات الأساسية لتطور البلد ويعتبر الناتج المحلي الاجمالي المؤشر المهم لقياس النمو الاقتصادي للبلد فهو قادر على اعطاء صورة شاملة عن اداء النشاط الاقتصادي خلال فترة معينة حيث يقيس حجم النمو في الاقتصاد لفترة معينة قد تكون سنة أو ربع سنة (فصل) وكذلك يقيس الرفاهية المتحققة للمجتمع من خلال احتساب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك يقيس مساهمة كل نشاط في النمو الاقتصادي للبلد من خلال ما حققه كل نشاط من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ممارسة النشاط الاقتصادي ولأغراض هذه الدراسة سوف تتناول ماساهم به نشاط الصناعة التحويلية في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي وتأثير ذلك على الاقتصاد العراقي ٠

ولبيان ذلك لابد أولاً من القيام بالتحليل المالي للأنشطة الصناعية لبيان واقع حال الصناعات التحويلية في العراق من خلال المباحث الأتية

المبحث الأول
التحليل المالي لواقع النشاط الصناعي للقطاع العام

لأغراض التحليلات المالية للنشاط الصناعي تم اعتماد بيانات سنة 2012 المالية لكونها أفضل سنة من ناحية وفرة البيانات المالية بشمول أوسع للإطار المعتمد وتعتمد تلك البيانات على الحسابات الختامية والميزانيات العمومية للشركات والمصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية . لذا فهي مصادر بيانات ذات درجة موثوقية عالية وسوف نقوم بتحليل واقع نشاط الصناعة التحويلية من خلال صافي الربح والقيمة المضافة وتكاليف الإنتاج حسب الأنشطة الصناعية وكما يلي

أولاً: تحليل صافي الربح أو الخسارة والقيمة المضافة للصناعة التحويلية:

أظهرت نتائج التحليل المالي لنشاط الصناعة التحويلية للقطاع العام في العراق لسنة 2012 خسارة صافية بلغت 129061.9 مليون دنيار (6 2)[1]. وتمثل هذه الخسارة المجموع الكلي لخسائر الشركات العامة العاملة في هذا المجال. والجدول رقم (1) يبين التفاصيل الخاصة لتلك الخسارة والقيمة المضافة موزعة بحسب الأنشطة:

جدول رقم (2) تحليل صافي الربح والخسارة والقيمة المضافة للأنشطة الصناعية لسنة 2012 مليون دينار

الأنشطة	صافي الربح أو الخسارة	القيمة المضافة الصافية باللكلفة
صناعة المنتجات الغذائية المصنعة والمشروبات والتبغ	-49933.5	12.5
صناعة المنسوجات والألبسة الجاهزة والجلدية	-239128.0	-2427.1
صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر	-41183.6	-705.7
الصناعات الكيماوية ومنتجاتها	444170.3*	1654005.5
صناعة منتوجات الخامات التعدينية غير المعدنية	-98480.9	78725.1
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات	-144506.2	297223.7
مجموع الأنشطة	-129061.9	2026834.0

.انخفض الربح في عام 2012 بالمقارنة مع السنوات السابقة

[1]- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي لإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقرير المؤشرات المالية التحليلية لنشاط الصناعة التحويلية للقطاع العام لسنة **2012**

شكل (1) القيمة المضافة الصافية بالكلفة لأنشطة الصناعية لسنة 2012

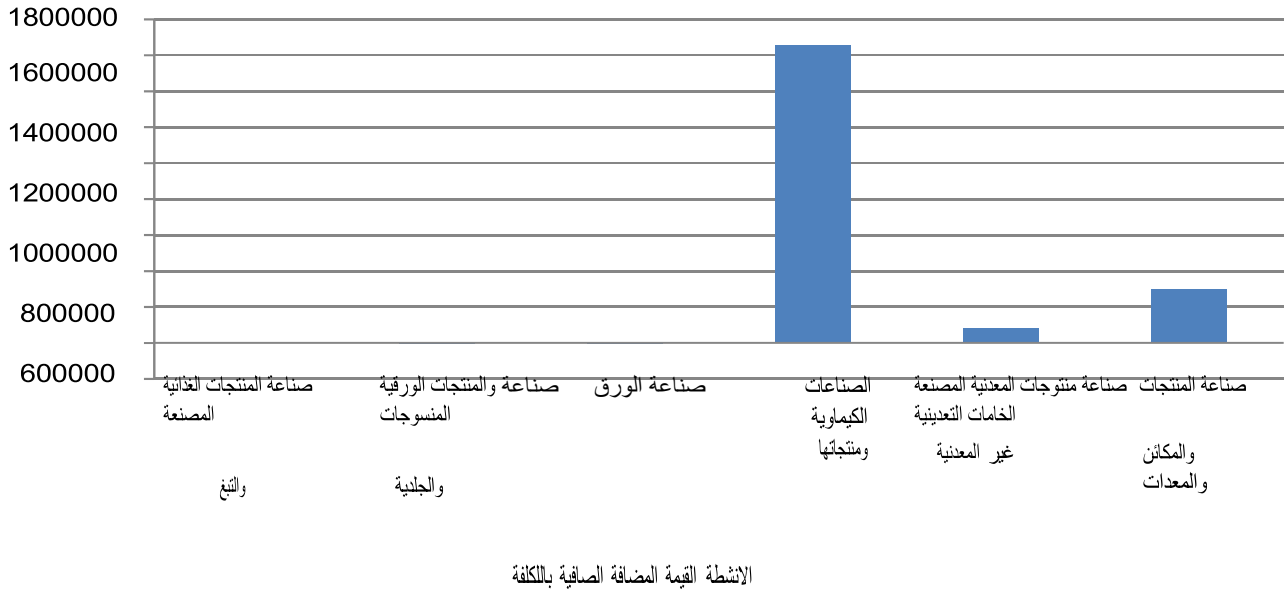

يظهر من خلال مراجعة ميزانيات الشركات العاملة في هذه الأنشطة حصول خسائر لمعظم الشركات العاملة فى نشاط الصناعة التحويلية للقطاع العام وتبين ان اسباب تلك الخسائر هو تدني نسب استغلال الطاقة الإنتاجية والتسويقية بشكل واسع. فضلا عن عدم وجود حماية للمنتج المحلي من منافسة السلع الاجنبية؛ وكتلك عدم وجود دراسات للسوق وتفضيلا المستهلك اضافة إلى الانقطاع المستمر للطاقة الكهربائية والدمار الكبير الذي حصل في البنية التحتية للبلد بسبب أحداث عام 2003 وما بعدها .

فيما يخص القيمة المضافة الصافية فقد تم احتسابها بسعر الكلفة على الرغم من كونها موجبة لمجموع الأنشطة الا أنها منخفضة وتقل عن تعويضات المشتغلين بسبب ارتفاع التكاليف وحدوث الخسائر

فيما يخص نسبة مساهمة نشاط الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي للقطاعين العام والخاص (عدا النفط) فقد بلغت (4.5%) وهي نسبة منخفضة وأذا قمنا بأحتساب النسبة للقطاع العام فقط فأن النسبة تكون (1.5%) وهي نسبة منخفضة جداً ويعود الانخفاض لنفس الأسباب أعلاه[1].

ثانيا: تحليل التكاليف والايرادات للصناعة التحويلية:

من خلال دراسة وتحليل الحسابات الختامية والميزانيات العمومية للشركات العاملة في الأنشطة الصناعية للقطاع العام فقد تم تجميع التكاليف حسب الأنشطة وتوزيعها على مراكز الكلف حسب الجدول الأتي:

والمكائن والمعدات

اسم النشاط	تكاليف الانتاج	تكاليف التسويق	التكاليف الادارية	الايرادات	تعويضات المشتغلين
صناعة المنتوجات الغذائية المصنعة والمشروبات والتبغ	50446	4721	22688	11486	66806

[1]- تقرير التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي في العراق لسنة 2012 : وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الحسابات القومية

صناعة المنسوجات والألبسة الجاهزة والجلدية	255754	7485	29712	61368	238605
صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر	39116	433	5483	143090	43487
الصناعات الكيمياوية ومنتوجاتها	1850593	13739	288342	2498090	1172090
صناعة منتوجات الخامات التعدينية غير المعدنية	307937	1688	82097	224295	194904
المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات	922979	18157	77282	846254	446041
مجموع الأنشطة الكلي	**3426825**	**46223**	**505604**	**3784583**	**2161933**

أ- تكاليف الإنتاج.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ارتفاع تكاليف الإنتاج الإجمالية مقارنة مع الإيرادات حيث بلغت نسبتها (91%) وهي نسبة عالية جداً. وفيما عدا نشاط الصناعات الكيمياوية ومنتجاتها فأن تكاليف الإنتاج للأنشطة المتبقية تتجاوز الإيرادات المتحققة ويعود ذلك لعدة أسباب منها.

1 تقادم الآلات وللمعدات وقدمها بسيب عزلة العراق والحصار الذي فرض عليه تسعينيات القرن الماضي واحداث سنة 2003 وما بعدها الأمر الذي أدى إلى عدم نقل التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة.

2. عدم استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بشكل كفوء حيث أن نسب استغلال الطاقات الإنتاجية والتسويقية منخفضة الأمر الذي أدى إلى توزيع التكاليف الثابتة على حجم قليل من الوحدات المنتجة وبالتالي ارتفاع حصة الوحدة الواحدة من تلك التكاليف.

3. الانقطاع المستمر للطاقة الكهربائية أدى إلى تعطيل عمليات الإنتاج واستخدام مولدات خاصة مما أدى إلى زيادة.

النفقات الرأسمالية بقيمة. تلك المولدات وزيادة الاستخدامات الوسيطة بالنفقات الجارية لتلك المولدات من وقود

وزيوت وأدوات احتياطية ومصاريف الصيانة ..... الخ

4. ارتفاع عنصر الأجور بشكل كبير حيث يشكل مانسبته (57%) من تكاليف الإنتاج وذلك يؤدي بالنتيجة إلى وجود بطالة مقنعة

ب - تكاليف التسويق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان تكاليف التسويق منخفضة حيث بلغت نسبتها (1.2%) وهذا يعني عدم الاهتمام بالدعاية و الإعلان ومصاريف البيع والتسويق التي من شأنها أن تروج للمنتوج وبالتالي زيادة المبيعات ومنافسة السلع الأجنبية. المستوردة

ج - **الإيرادات**:

أن الإيرادات الإجمالية التي تخص نشاط الصناعة التحويلية منخفضة وهي أقل من التكاليف مما أدى إلى حدوث خسائر كبيرة وأن هذا الانخفاض يعود لعدة أسباب من أهمها:

1. عدم استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بشكل كفوء حيث أن نسب استغلال الطاقات الإنتاجية والتسويقية منخفضة. وقد أدى ذلك إلى قلة كمية السلع المنتجة والمباعة ومن ثم انخفاض قيمة الإيرادات

2 عدم وجود دراسة دقيقة لحالة السوق وتفضيلات المستهلكين واسعار السلع المنافسة خاصة في ظلل انفتاح السوق وحالة المنافسة التامة

3. عدم الاهتمام بالدعاية والإعلان التي لها دور أساسي في ترويج المنتوج

4. عدم وجود حماية للمنتجات المحلية بسبب سياسة الإغراق التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة والتي أدت إلى أغراق السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية وعدم وجود ضرائب استيراد على السلع المستوردة

5. الدمار الكبير للمنشآت الصناعية والبنى التحتية الذي حصل نتيجة العمليات العسكرية في سنة 2003 وما بعدها مما اثر بشكل سلبي على النشاط الأنتاجي

د- تعويضات المشتغلين:

تشكل تعويضات المشتغلين نسبة (57%) من الأيرادات وهي نسبة عالية؛ بينما بلغ مؤشر انتاجية الدينار من الأجور ما نسبته (175) وهي نسبة منخفضة . لكن المشكلة ليست في زيادة تعويضات المشتغلين و أنما المشكلة تكمن في انخفاض الإيرادات للأسباب المتكورة اعلاه وخصوصاً في القطاع العام حيث أن أحد أهداف شركات القطاع العام هو القضاء على البطالة مما يعني تشغيل عدد أكبر من الأيدي العاملة.

المبحث الثاني
مساهمة نشاط الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الاقتصاد العراقي أحادي الجائب يعتمد بشكل كبير في وارداته على نشاط استخراج النفط أذ يشكل هذا النشاط نسبة50%.تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة لذلك سوف نحتسب مساهمة نشاط الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي مرة مع النفط ومرة أخرى بدون النفط بأسعار ثابتة بأساس 2007 لاستبعاد الآثار الناتجة عن التضخم وكما يلي

أولاً: احتساب نسبة المساهمة مع النفط:

يبين الجدول (3) والشكل (2) أن نسبة مساهمة نشاط الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في العمود (3) قد تراوحت بين (0.9% - 2.1%) للفترة (2006-2015) وهذه النسب منخفضة جداً ان دلت على شيء فإنما تدل على عدم وجود أي دعم للنشاط الصناعي واذا ما قمنا بدراسة بسيطة لهيكلية الناتج المحلي الإجمالي نجد أن الناتج المحلي الإجمالي' في العراق يعتمد على نشاط رئيسي هو استخراج النفط بنسبة 50% تقريباً أما الأنشطة الأخرى فيشكل نشاط البناء والتشييد نسبة عالية وذلك لأن أنتاج هذا النشاط يعتبر جزء أساسي في التكوين الرأسمالي ويعتمد على المقاولات ٠ أضافة الى ذلك يشكل نشاط النقل والاتصالات والتخزين نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأن هذا النشاط يعتبر عصب الحياة. والشريان الرئيسي لكافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى

ثانياً: احتساب نسبة المساهمة بدون النفط:

ثانياً: احتساب نسبة المساهمة بدون النفط:

يبين الجدول (3) والشكل (2) أن نسبة مساهمة نشاط الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط في العمود(5) قد تراوحت بين (2.3% - 4.6%) للفترة (2006-2015) وهذه النسب منخفضة جداً تدل على ضعف دور النشاط الصناعي في التنمية الاقتصادية للبلد..

ان من أهم أسباب انخفاض مساهمة نشاط الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي هو انخفاض نسب استغلال الطاقة.المتاحة و تلاحظ ارتفاع في الطاقات العاطلة من خلال انخفاض نسب الطاقة المخططة عن الطاقة المتاحة وخصوصا بعد عام 2003 وهذا يبين حجم الضياع الحاصل في الطاقات الانتاجية نتيجة عدم الاستغلال الأمثل للطاقات ويعود هذا الانحراف عن الاستغلال الامثل للطاقات الانتاجية للأسباب الاتية :

1. عدم تجهيز المعامل بالطاقة الكهربائية اللازمة للتشغيل مما يتطلب الاستعانة بالمولدات الخاصة فتزداد التكاليف.
2. سوء الاوضاع الامنية.
3 انعدام الصيانة العامة للخطوط الانتاجية.
4. شحة الوقود .
5. تقادم المكائن لخطوط الانتاج.

6. تعثر تسويق المنتجات بسبب اغراق السوق بالسلع الاجنبية.

نلاحظ من الاسباب اعلاه ان شركات الصناعة تعاني من مشاكل تتعلق بقطاعات اقتصادية اخرى غير الصناعة. سواءً اكان يا الطاقة. الكهربائية ام ا الوقود. والذي يبين اثر الاداء السيء لأي قطاع اقتصادي وانعكاساته على القطاعات الاخرى نتيجة الترابطات الامامية والخلفية.

ان انخفاض الانتاج يؤدي الى ارتفاع حصة الوحدة الواحدة المنتجة من التكاليف الثابتة وبالتالي يؤدي الى عدم المرونة بالأسعار وما يتبع ذلك من ضعف القدرة التنافسية مقارنة بالبضاعة المستوردة.

اما فيما يخص القوى العاملة ، فنلاحظ الزيادة ا جانب الرواتب والاجور كمنصر تكلفة نتيجة تطبيق قانون رقم (22) لسنة 2008 وقد اثر ذلك على الوضع المالي للشركات والذي يمكن ملاحظته من خلال القيمة المضافة السالبة لبعض الشركات المحتسبة بطريقة. الإنتاج أذ أن القيمة المضافة لا تغطي تعويضات المشتغلين.

جدول (4)مساهمة نشاط الصناعة التحويلية إل الناتج المحلي الأجمالي بأساس 2007 للمدة (2006- 2015) مليارديناز

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي للصناعة التحويلية (2)	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية(1\2=3)	الناتج لمحلي الاجمالي عدا النفظ (4)	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية (4\2=5)
2006	109390	1711	1.5	54508	3.1
2007	111456	1818	1.6	52438	3.5
2008	120627	1940	1.6	54291	3.6
2009	124703	2638	2.1	56950	4.6
2010	132687	2805	2.1	64285	4.4
2011	142700	2870	2.0	68515	4.2
2012	158495	2930	1.8	74689	3.9
2013	169567	3000	1.8	83105	3.6
2014	173873	2036	1.17	83677	2.4
2015	169631	1554	0.9	67850	2.3

الخاتمة

اولا : الاستنتاجات

1 .عدم وجود رؤية واضحة ودقيقة للاستراتيجية التصنيع المتبعة للصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العايد وعدم وجود استراتيجية واضحة للنهوض بالصناعة التحويلية ولاسيما بعد عام 2003 والذي انعكس سلباً على اداء الصناعة التحويلية وبالتالي عدم دقة السياسات والاجراءات المتبعة خلال مدة الدراسة ومنها سياسة. التشغيل (التوظيف) والتي ضعت لقرارات سياسية وليست اقتصادية إضافة الى نظام الرواتب و الاجور الذي لا يتناسب مع طبيعة عمل القطاع الصناعي اذ انه غير محفز للعاملين على زيادة انتاجيتهم كونه غير مرتبط بالإنتاجية

2. يعاني نشاط الصناعة التحويلية للقطاع العام العديد من المشاكل ارت بصورة مباشرة على اداؤه سلبا منها عوامل خارجية ناتجة عن الترابط بين القطاعات كمشكلة نقص التيار الكهربائية ومنها عوامل داخلية

كمشكلة القادم التكنلوجي التي تعاني منها معظم الشركات.

3 .عدم الاستغلال الامثل للطاقات الانتاجية وارتفاع نسب الضياع من الطاقة؛ وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المنتجات وعدم قدرتها على المنافسة في الاسواق المحلية.

4. ان القطاع الصناعي العام ولاسيما الصناعة التحويلية وطبقا لمؤشرات اداءه خلال مدة الدراسة ونتيجة للمشاكل التي يعاني منها والتي مر ذكر بعضها في اعلاه سوف لن يكون له تأثير على اقتصاد البلد باعتباره قطاع قائد.

5 .أن أكثر شركات القطاع العام ليس لديها دراسات سوق تمكن الشركة من منافسة السلع المستوردة كما ليست لديها دراسة لأنظمة التكاليف كما أن تكاليف التسويق المنخفضة تعني عدم وجود أساليب متطورة للدعاية. والإعلان تؤدي إلى الترويج للمنتوج

6. ان التدمير الكبير الذي حصل لجميع البنى التحتية للقطاع الصناعي وخاصة المنشآت العملاقة والمصانع الكبيرة وحتى المعامل الصغيرة اصاب الشركات الصناعية بحالة شلل تام

7 .ان سياسة الإغراق التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة وعدم وجود ضرائب استيراد على السلع المستوردة أدت إلى اغراق السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية.

8 أن تردي الوضع الأمني في البلاد آثر تأثيراً مباشراً على جميع قطاعات الاقتصاد العراقي ومنها الصناعة التحويلية حيث أدى الى تردي هذا القطاع الحيوي وتأخره بشكل واضح وفي نفس الوقت يعتبر عائق كبير آمام دخول الاستثمارات الأجنبية.

9. انتشار الفساد الإداري وبشكل كبير جداً وفي جميع مؤسسات الدولة ومنها وزارة الصناعة وغياب الرادع القانوني والإجراءات الصارمة لمحاربة المفسدين.

10. عدم الاهتمام بالبحث والتطوير الذي يعتبر من أهم العوامل للنهوض بالقطاع الصناعي وتطويره وفق أحدث التطورات التكنلوجية في العالم وعدم وضع التخصيصات الكافية للبحث العلمي، وعدم احتضان الكفاءات العلمية المتميزة وحمايتها من الإغراءات الخارجية من البلدان الأخرى التي تعمل على احتضانهم والاستفادة. من خبراتهم .

11. عدم وجود حماية الصناعة الوطنية والمنتجات المحلية من المنافسة مع مثيلاتها المستوردة وفتح الحدود على أمام الاستيراد العشوائي لجميع أنواع السلع الرديئة في ظل شبه غياب لدور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وغياب القوانين والتشريعات التي تنظم العملية الاستيرادية في البلاد .
12. عدم وجود تعليمات للوزارات والمؤسسات تلزمها بشراء احتياجاتها من السلع والبضائع المنتجة محليا دون اللجوء إلى المنتجات المستوردة .

13. ضعف دور الاستثمار في الجانب الصناعي وعدم وجود تخطيط استثماري حقيقي للنهوض بهذا النشاط الحيوي والمهم في الاقتصاد حيث يقتصر الاستثمار في العراق على قطاعات معينة مثل السكن والكهرباء والنفط والجائب الصحي والخدمات،

14. الإهمال الحكومي الواضح للقطاع الخاص في البلاد وخاصة المتخصص في المجال الصناعي وعدم تقديم

الدعم المالي والفني والاستشاري وعدم التعامل مع هذا القطاع كشريك اساسي مع القطاع العام للنهوض بالواقع المتردي للصناعة العراقية.

ثانيا :التوصيات

1 ضرورة تحديد استراتيجية واضحة ومحددة للنهوض بالقطاع الصناعي العام واتباع سياسات من شأنها توجيه الصناعة التحويلية بصيغة تتوافق من خطة التنمية القومية؛ وما يتمتع به العراق من مميزات وامكانات تؤهل القطاع الصناعي على مواكبة التغيرات الاقتصادية والمنافسة.

2 ضرورة العمل على ازالة المعوقات لعمل شركات الصناعة التحويلية؛ من خلال اعادة هيكلة الشركات (ويتضمن ذلك جانب النشاط والجانب المالي والقانوني والقوى العامل؛ ليتم في المرحلة اللاحقة التحول إلى الخصخصة (بصورة تدريجية) ليكون القطاع الخاص شريك في الادارة والتمويل لشركات الصناعة التحويلية؛ لما في ذلك من اهمية في معالجة هاتين المشكلتين واللتين تمثلان المشاكل المرحلية للقطاع الصناعي في ظل التوجه نحو العمل بالية السوق.

3 ضرورة توظيف المال العام في انشاء مشاريع جديدة؛ والتي يمكن وصفها بالضرورية والتي يكون القطاع الخاص غير قادر لوحده على انشاءها على ان يتم اتباع الاساليب المناسبة لا شراك القطاع الخاص والتخلي التدريجي عن هذه المشاريع الى القطاع الخاص وفق جدول زمني محند.

تشكيل هيئة وطنية لتنمية وتطوير الصناعة التحويلية في العراق يكون ارتباطها بمجلس الوزراء وهذه الهيئة مهمتها أجراء دراسات السوق وتقديم الاستشارات الاقتصادية والفنية لكل شركة بما يساعدها على منافسة. السلع والخدمات المستوردة؛ وكذلك يقع على عاتق هذه الهيئة تقديم المقترحات للسلطة التشريعية في الدولة وللجهات المسؤولة عن التنمية الصناعية والتي تخص نشاط الصناعة التحويلية

5. من الضروري لكل شركة أن تقوم بأجراء دراسة دقيقة للسوق العراقية وأذواق المستهلكين لكي تتمكن الشركة من منافسة الشركات الأجنبية

6. فيما يخص الطاقة الكهربائية فيجب على وزارة الكهرباء توفير الطاقة الكهربائية للمناطق الصناعية بشكل مستمر خلال فترة الدوام الرسمي ويكون الانقطاع بعد الدوام الرسمي

6 فيما يخص الطاقة الكهربائية فيجب على وزارة الكهرباء توفير الطاقة الكهربائية للمناطق الصناعية بشكل مستمر خلال فترة الدوام الرسمي ويكون الانقطاع بعد الدوام الرسمي

7 من الضروري لكل الشركات ان تهتم بالدعاية والإعلان لأن ذلك من شأنه أن يروج للمنتوج ويساعد على الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية

8 تفعيل قوانين التعرفة الجمركية وبشكل علمي مدروس يأخذ بنظر الاعتبار الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تم الاتفاق عليها بين الدول ضمن منظمات التجارة العالمية والعربية لتحقيق التوافق بين المصالح التجارية
للعراق وحماية الصناعة المحلية والمنتوجات الوطنية وبألية محكمة تضمن فرض ضرائب على السلع المستوردة للحد من سياسة الإغراق مع عدم تحمل المستهلك للأعباء الضريبية على السلع الإنتاجية؛ كما يجب أن يكون هناك اعفاء ضريبي للمشاريع الصناعية

في بداية تأسيسها أو نقل ملكيتها للقطاع الخاص والمختلط مثلاً لمدة خمس سنوات كما هو الحال في المشاريع الزراعية وذلك لتوفير سيولة نقدية للمشاريع

9. الاهتمام الحقيقي بجائب البحث المي ورعاية الكفاءات العلمية وخاصة التي تتخصص في مجال الصناعة وتقديم جميع انواع الرعاية والدعم المادي والمعنوي وتوفير كافة مستلزمات البحث العلمي لها للاستفادة من نتائج هذه البحوث في تطوير القطاع الصناعي في البلد

10. وضع خارطة استثمارية حقيقية عامة لجميع محافظات العراق وبالتنسيق بين وزارة التخطيط والهيئة الوطنية للاستثمار ووزارة الصناعة وعدم فح المجال أمام المحافظات بالاستثمار العشوائي خاصة في المجال الصناعي لأنه قد تكون نتائجه سلبية على الاقتصاد الوطني خاصة في عملية تكرار نفس المشاريع الصناعية. في عدة محافظات بما يزيد عن الحاجة القطية المحلية ما يؤثر على الميزانية العامة للدولة.

المصادر

أولاً: القوانين والأنظمة:
1 قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة (2008)؛ جريدة الوقائع العراقية؛ العدد 4074 في 2 ايار 2008م.
2. قانون وزارة الصناعة والمعادن العرقية(1997)» رقم (8)» جريدة الوقائع العراقية؛ العدد 3671 في 6م
3 .مجلس الوزراء/ هيئة المستشارين : استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق (2014-2030)

ثانياً: البحوث والدراسات:
1 جابر فخري حميد: محاولة إعداد تقديرات الناتج المحلي الاجمالي الربعي بطريقة الانفاق «الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية-بغداد /2013.

2. النديم؛محمد حسين محمود: تقييم كفاءة أداء القطاع الصناعي العام في العراق - شركات مختارة للمنة (2000-2019) رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية- بغداد

3. علي؛ كاظم جاسم (1990)» واقع واتجاهات سياسات التصنيع في العراق جامعة بغداده كلية الادارة والاقتصاد/مجلة الكلية.

4. الفضلي عبد الخليل (1976)؛ التوزيع الجغرافي للصناعات في العراق رسالة دكتورا بغداد

5. كججي صباح (2002)» التخطيط الصناعي في العراق بيت الحكمة؛ بغداد.

6 حسن؛ احمد خليل(2002)؛ القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في العراق وسبل تعزيزها بحث مقدم الى جامعة كربلاء؛ كلية الادارة والاقتصاد

7 الهاشمي؛ رائد سالم: قطاع الصناعة في العراق/ مشاكل وحلول - مجلة نور الاقتصادية - 118 نيسان/ 2014 .

8 محمد؛ سحر قاسم الآليات الواجب توفرها للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق: بحث مقدم إلى البنك المركزي العراقي / كانون الأول 2011

ثالثا: التقاريرالدورية:

1 مديرية الحسابات القومية:؟ليات تطبيق نظام الحسابات القومية لسنة 2008 + اعداد: مديرية الحسابات القومية. اشراف فخري حميد جابر بغداد/2016.

2 وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء؛ مديرية الحسابات القومية؛ تقرير المؤشرات المالية التحليلية لنشاط الصناعة التحويلية للقطاع العام لسنة 2012

3. الجهاز المركزي الإحصاء: تقارير الناتج المحلي الإجمالي السنوية والفصلية التي تصدرها مديرية الحسابات القومية.

رابعاً: المصادر الأجنبية:

1.Alnasrawi «Abbas (2002) :IRAQ S BURDENS <London.
2.Alnasrawi sAbbas (2002) <IRAQ S BURDENS London